

الاستقلال الإستراتيجي يأخذ توقعات تركيا إلى أوهاام بعيدة

بينما يرى مراقبون أن أحلام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في إحياء إمبراطوريته على أنقاض الدولة العثمانية وراء استعراض عضلات بلاده عسكريا في البحر المتوسط، فإن الأمر يتجاوز تلك النظرة السطحية، حيث أن المسألة تتعلق بما إذا كان بإمكانه الاستغناء عن أوروبا والولايات المتحدة خاصة في مسألة التسليح والتكنولوجيا العسكرية بعد اكتشاف الغاز في المتوسط والبحر الأسود؛ وهل فعلا ستتمكن أنقرة من تحقيق الاستقلال الإستراتيجي في ظل الأزمة الاقتصادية؟

● أنقرة - تمنح حالة الاستعراض العسكري التركي في مياه البحر المتوسط والذي ظهر خلال إحياء أسطول بحري لتقليد يعود إلى القرن السادس عشر خلال حكم الدولة العثمانية، عند مروره بمضيق البوسفور، زريعة نموذجية للرئيس رجب طيب أردوغان من أجل استكمال طموحاته لتحقيق ما يسمى بـ"الاستقلال الإستراتيجي".

ولم يتوقف الكثير من المراقبين للشأن التركي عند هذه الواقعة، التي حيا فيها البحارة الأتراك العائدون من أكبر تدريب للقوات البحرية، ولكنها تحمل الكثير من الرمزية، التي تتعارض مع طموحات الرئيس رجب طيب أردوغان الهادفة إلى بناء دولة لا تعتمد على أيا كان في المستقبل.

ويقول محللون إنه في حين تعيد تركيا بناء قدراتها العسكرية البحرية والتنافس على المناطق البحرية المتنازع عليها في البحر المتوسط فإنها تخوض صراعا مع خصومها التاريخيين في الغرب خاصة في ما يتعلق بقرارات التسليح والتكنولوجيا العسكرية.

ويتزكزك الاهتمام الدولي على السبيل من أجل السيطرة على احتياطات الغاز الضخمة تحت مياه شرق المتوسط، والذي دفع ليس فقط تركيا، وإنما أيضا قبرص ومصر واليونان وإسرائيل إلى إعلان حقوقها في أكثر بحور العالم ازدحاما، ومع ذلك فإن جذور الصراع والتوتر أكثر عمقا من ذلك.

ويعكس نمو القوة البحرية التركية التي ترفضها الدول الأخرى المجاورة، مدى طموح أردوغان في تأكيد مصالح بلاده، وبخاصة الظهور كقوة إقليمية مسلحة تقف على قدم المساواة مع أوروبا وروسيا والولايات المتحدة.

وإستطلاع أردوغان نشر قواته خارج بلاده بنجاح مدعوما بالسفن والغواصات البحرية محلية الصنع، وهو ما أثار قلق الدول الساحلية الأخرى، بحسب وكالة بلومبرغ، التي أشارت إلى استعدادات الصناعة العسكرية التركية لتدشين فرق طائرات أكبر حجما وحاملة طائرات ترز 27 ألف طن خلال العام المقبل.

ويقول ريان غينغراس الأستاذ في قسم شؤون الأمن القومي في مدرسة البحرية للدراسات العليا في كاليفورنيا "ليس بعيدا جدا عن السطح، توجد مجموعة من الدوافع وراء هذه التحركات وأبرزها فكرة أن تركيا هي أكبر قوة في شرق البحر المتوسط، ويجب معاملتها على هذا الأساس".

وأوضح غينغراس المتخصص في الشأن التركي أن أنقرة ترى نفسها اليوم محاطة بالخصوم والأعداء وأنها ستستخدم القوة لتأكيد وجودها لأنها قادرة على ذلك.

وتذهب محييين إلى الرأي القائل إن الخلافات عميقة بدرجة لا يمكن لأحد أن يتوقع عكس ذلك، إذ لم يطرأ جديد على موقف الحركتين في ما يتعلق بإصلاح منظومة التحرير الفلسطينية، فحركة حماس ما زالت تتمسك بضرورة إصلاح المنظومة، وإعادة تشكيلها، ومن ثم السماح لكل الفلسطيني بالانضمام إليها. تتعارض حماس، وفق محييين، مسار التسوية السلمية الذي تتبناه المنظومة، حيث يشكل هذا المسار هاجسا لديها ولدى حركة الجهاد الإسلامي، بينما تتعارض حركة فتح ذلك الأمر، حيث أنها "توافق على التشكيك الحالية للمنظومة مؤسساتها".

ومن الواضح أن الانطباع السائد حول الاجتماع كان يتعلق بنوعية الخطابات "الشكلية"، حيث لم تشر بتاتا إلى صدق النوايا بإنهاء الوضع الفلسطيني الحالي، وبدء مرحلة جديدة تقوم على التوافق والشراكة السياسية. ولم تضم قرارات متعلقة بقضايا لها علاقة بالتخفيف عن المواطنين في غزة، نصت على تشكيل لجان لتحقيق الوحدة، وتوحيد المقاومة الشعبية.

بخطابات تصالحية شكلية.. الفصائل الفلسطينية في جولة لرفع المعنويات

قادة الفصائل لم يتعلموا من أخطاء الماضي في إدارة أزماتهم



نشاز فلسطيني ينسف أحلام التوافق

بالتجربة السابقة واجهت عقبات حالت دون تحقيق المرجو، سواء كانت العقبات داخلية أو إقليمية، الأمر الذي يزيد من حالة الحذر لدى الشعب من الإفراط في التفاؤل، على حد قوله.

ويجمع المراقبون على أن مخرجات الاجتماع، الذي دار عرس تقنية فيديو كونفرنس، لم تشمل قضايا محسومة سلفا، تنسب برغبة حقيقية في الذهاب لتجسيد حالة الوحدة، كما أنه لا توجد خارطة طريق لدى الفصائل للخروج من المازق.

وكمثال على ذلك، لم يتم الحديث كيف سيتم دخول حماس والجهاد للمنظمة، هل عبر توافق أم انتخابات؟ كما لم يشر أي فصيل لموضوع الانتخابات، كأنه مؤجل، وليس ضمن البات إنهاء الانقسام، وهناك الكثير من المشكلات دون أن نجد البات محددة يصعب معها الحديث عن تفاعل حقيقي.

وحتى الآن، لم تنضم حركة حماس والجهاد الإسلامي لمنظمة التحرير التي يقودها الرئيس الفلسطيني محمود عباس زعيم حركة فتح، حيث تطالب الحركتان بـ"إصلاح" المنظمة، كي "تمثل الشعب الفلسطيني، بكافة مكوناته".

ويعتقد سويلم أن مسار حل الأزمة الداخلية الفلسطينية يكون عبر مرحلتين؛ الأولى لملمة الجراح، وهي مرحلة يمكن إنجازها. وأما الثانية فهي التأسيس لمرحلة مواجهة من خلال بناء نظام ديمقراطي راسخ وقوي يذهب بالشعب نحو الشراكة السياسية المزمرة، وهذا يبدو مستبعدا على الأقل على المدى القصير.

وهم المصالحة

يسود أراضي السلطة الفلسطينية، التي تشمل الضفة الغربية وغزة، انقسام سياسي منذ يونيو 2007 بعد أن سيطرت حماس على القطاع، بسبب خلافاتها الحادة مع حركة فتح، ولم تفلح وساطات إقليمية ودولية في إنهاء حتى اليوم، ما جعل من مسألة عقد مصالحة أمرا بعيد المثال.

ويقول الكاتب والمحلل السياسي مصطفى إبراهيم، إن قادة الفصائل حرصوا خلال خطاباتهم على نبذ الجملات والجميل التصالحية، والحديث عن الشراكة، بينما غابت بشكل واضح أسس توصيف الواقع والتدهور الحاصل في القضية. واعتبر أن بعد هذه الخطابات عن المضامين الإجرائية يجعل منها خطابات إنشائية، مستبعدا تطبيقها على أرض الواقع.

وما يؤكد ذلك الموقف أن الحديث عن تشكيل لجان لبحث الية المصالحة يعني في طبيعة الحال أن هذا الملف لن يتحقق،

خيبة أخرى تسربت إلى المتابعين لحالة التشرذم بين الفصائل السياسية الفلسطينية خلال مؤتمر الأمناء العامين الذي عقد في بيروت بعد تسع سنوات من تأجيله، حيث يرجح أن تكون مخرجات هذا الاجتماع مجرد حبر على ورق لعدم الجدوية في البحث عن مقاربة جديدة تنهي حالة الجمود التي أصابت المشهد السياسي منذ الانقسام الذي حصل في 2006 بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة.

● بيروت - تتشكل لدى مختلف الفصائل الفلسطينية قناعة بانها باتت جميعها في سلة واحدة اليوم بسبب العجز عن اقتراح أفكار جديدة لمواجهة التحديات التي طرأت على القضية الأم خلال السنوات الأخيرة، وتواتر الأحداث في المنطقة، لكنها على ما يبدو أنها عاجزة عن وضع أسس لإنهاء خلافاتها رغم إجرائها مؤتمر الأمناء العامين في العاصمة بيروت بعد تسع سنوات من التأجيل بسبب الظروف التي شهدتها المنطقة.

وقاتي هذه الخطوة، المتأخرة، بعد سنوات من الأخذ والبرد والصدامات الداخلية التي لم تؤد إلا إلى المزيد من الخسائر لصالح إسرائيل، ضمن تطورات كشفت أن لا حل في الأفق في غياب الوحدة والتوافق بين الفلسطينيين، كما أن الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها، وتشهدها، عدة دول في المنطقة والعالم، وحالة الانقلاب على المنظومات التقليدية، التي تجتاح العالم تطرق أبواب البيت الفلسطيني.

ونص البيان الختامي للاجتماع على ضرورة تشكيل لجنة تقدم رؤية استراتيجية خلال 5 أسابيع، لتحقيق إنهاء الانقسام، وتشكيل لجنة وطنية لقيادة المقاومة الشعبية الشاملة.

ووفق المحلل السياسي عبدالمجيد سويلم، فإن أجواء التفاؤل الحذر تسود الشارع الفلسطيني إزاء إمكانية تطبيق مخرجات اجتماع بيروت، وذلك لوجود خشية من أن يكون هذا الاجتماع تغطية لحالة التعثر الفلسطينية.

وأكد سويلم في تصريح لوكالة الأناضول أن الشعب الفلسطيني يأمل أن تكون هناك محاولات جادة لتجاوز الواقع والذهاب لإجراءات حقيقية، لكنه حذر من أن يكون الاجتماع تغطية لحالة التعثر ورشوة للمجتمع الفلسطيني أكثر مما هي برامج ونية وخطوات حقيقية لتجاوز الواقع.

ووصف سويلم الاجتماع بـ"المهم وذلك نظرا لخطورة المرحلة التي يعيشها الفلسطينيون"، لكنه اعتبر التجربة السابقة في ما يتعلق بالمصالحة ووحدة البرنامج النضالي والشراكة السياسية، كانت مبررة بسبب المشكلات التي تتعلق بالدرجة الأولى، بمصالح الانقسام.

وهناك دلائل كثيرة يمكن أن يتم التعرّيج عليها لإثبات الفشل الذريع للفصائل الفلسطينية في توحيد جهودها،

وحتى الآن، لم تنضم حركة حماس والجهاد الإسلامي لمنظمة التحرير التي يقودها الرئيس الفلسطيني محمود عباس زعيم حركة فتح، حيث تطالب الحركتان بـ"إصلاح" المنظمة، كي "تمثل الشعب الفلسطيني، بكافة مكوناته".

ويعتقد سويلم أن مسار حل الأزمة الداخلية الفلسطينية يكون عبر مرحلتين؛ الأولى لملمة الجراح، وهي مرحلة يمكن إنجازها. وأما الثانية فهي التأسيس لمرحلة مواجهة من خلال بناء نظام ديمقراطي راسخ وقوي يذهب بالشعب نحو الشراكة السياسية المزمرة، وهذا يبدو مستبعدا على الأقل على المدى القصير.



استبعد محللون سياسيون تطبيق الفصائل الفلسطينية لمخرجات اجتماع الأمناء العامين الذي عقد الخميس الماضي، وذلك بالتزامن مع مدينة رام الله بالضفة الغربية المحتلة، حيث أنه من غير الممكن اعتباره حجر أساس لبناء المستقبل ووضع حد لحالة الانقسام التي زادت من معاناة الفلسطينيين بشكل أكبر.

خيبة أمل متوقعة

رغم أن المحللين اعتبروا أن عقد المؤتمر، بعد نحو 9 أعوام من تأجيله، خطوة إيجابية، إلا أنهم أشاروا إلى أن الاختلافات العميقة في الرؤى قد تبقى الحال على ما هو عليه أو تنسف أي فكرة لتوحيد الجهود وإعادة سيطرة السلطة



ريان غينغراس
أنقرة ترى نفسها محاطة بالأعداء لذلك تستخدم القوة

وقال أردوغان في خطاب له يوم 26 أغسطس الماضي بمناسبة ذكرى أول انتصار للأسطول السلجوقي التركي على الإمبراطورية البيزنطية في معركة مانزيرت عام 1071، إن "تركيا ستحصل على نصيبها العادل من البحر المتوسط وبحر إيجه والبحر الأسود... وإذا قلنا إننا سنعمل شيئا فإننا سنعمله وسندفع الثمن".

ولكن إلى غاية الآن لم يتضح إلى أي مدى يمكن التعامل مع عدوانية أردوغان جديدة؛ ففي مقابلة مع وكالة بلومبرغ قال إبراهيم قائل المتحدث باسم أردوغان ومستشاره إن "تركيا تستهدف الضغط على شركائها في البحر المتوسط لكي يضعوا المصالح التركية في حسابهم، ويتفاوضوا مع تركيا بعد سنوات طويلة من تجاهلها".

في المقابل، تؤكد اليونان أنه يجب وضع الجزر في الاعتبار عند حساب الجرف القاري للدولة صاحبة الجزيرة في شرق المتوسط، وفقا لمعاهدة الأمم المتحدة للبحار، والتي لم توقع عليها تركيا. وترى أثينا أن حساب الجرف القاري يجب أن يبدأ من البر الرئيسي للدولة. ورغم عرض كل دولة منهما إجراء محادثات بينهما، فمن غير المتوقع حدوث ذلك قريبا.

ورغم أن استعراض تركيا لقوتها في المنطقة جذب إليها الاهتمام الدولي، فإن شعبها البالغ تعداده 83 مليون نسمة في شبه عذلة دولية، ففي الأسبوع الماضي أعربت البحرية التركية عن قلقها من اعتراف روسيا بإجراء مناورة بحرية بالبحر المتوسط في وقت لاحق من الشهر الحالي.

وذهب محييين إلى الرأي القائل إن الخلافات عميقة بدرجة لا يمكن لأحد أن يتوقع عكس ذلك، إذ لم يطرأ جديد على موقف الحركتين في ما يتعلق بإصلاح منظومة التحرير الفلسطينية، فحركة حماس ما زالت تتمسك بضرورة إصلاح المنظومة، وإعادة تشكيلها، ومن ثم السماح لكل الفلسطيني بالانضمام إليها. تتعارض حماس، وفق محييين، مسار التسوية السلمية الذي تتبناه المنظومة، حيث يشكل هذا المسار هاجسا لديها ولدى حركة الجهاد الإسلامي، بينما تتعارض حركة فتح ذلك الأمر، حيث أنها "توافق على التشكيك الحالية للمنظومة مؤسساتها".

ومن الواضح أن الانطباع السائد حول الاجتماع كان يتعلق بنوعية الخطابات "الشكلية"، حيث لم تشر بتاتا إلى صدق النوايا بإنهاء الوضع الفلسطيني الحالي، وبدء مرحلة جديدة تقوم على التوافق والشراكة السياسية. ولم تضم قرارات متعلقة بقضايا لها علاقة بالتخفيف عن المواطنين في غزة، نصت على تشكيل لجان لتحقيق الوحدة، وتوحيد المقاومة الشعبية.

ويقال محللون إنه في حين تعيد تركيا بناء قدراتها العسكرية البحرية والتنافس على المناطق البحرية المتنازع عليها في البحر المتوسط فإنها تخوض صراعا مع خصومها التاريخيين في الغرب خاصة في ما يتعلق بقرارات التسليح والتكنولوجيا العسكرية.

ويتزكزك الاهتمام الدولي على السبيل من أجل السيطرة على احتياطات الغاز الضخمة تحت مياه شرق المتوسط، والذي دفع ليس فقط تركيا، وإنما أيضا قبرص ومصر واليونان وإسرائيل إلى إعلان حقوقها في أكثر بحور العالم ازدحاما، ومع ذلك فإن جذور الصراع والتوتر أكثر عمقا من ذلك.

ويعكس نمو القوة البحرية التركية التي ترفضها الدول الأخرى المجاورة، مدى طموح أردوغان في تأكيد مصالح بلاده، وبخاصة الظهور كقوة إقليمية مسلحة تقف على قدم المساواة مع أوروبا وروسيا والولايات المتحدة.

وإستطلاع أردوغان نشر قواته خارج بلاده بنجاح مدعوما بالسفن والغواصات البحرية محلية الصنع، وهو ما أثار قلق الدول الساحلية الأخرى، بحسب وكالة بلومبرغ، التي أشارت إلى استعدادات الصناعة العسكرية التركية لتدشين فرق طائرات أكبر حجما وحاملة طائرات ترز 27 ألف طن خلال العام المقبل.

ويقول ريان غينغراس الأستاذ في قسم شؤون الأمن القومي في مدرسة البحرية للدراسات العليا في كاليفورنيا "ليس بعيدا جدا عن السطح، توجد مجموعة من الدوافع وراء هذه التحركات وأبرزها فكرة أن تركيا هي أكبر قوة في شرق البحر المتوسط، ويجب معاملتها على هذا الأساس".

وأوضح غينغراس المتخصص في الشأن التركي أن أنقرة ترى نفسها اليوم محاطة بالخصوم والأعداء وأنها ستستخدم القوة لتأكيد وجودها لأنها قادرة على ذلك.

وتذهب محييين إلى الرأي القائل إن الخلافات عميقة بدرجة لا يمكن لأحد أن يتوقع عكس ذلك، إذ لم يطرأ جديد على موقف الحركتين في ما يتعلق بإصلاح منظومة التحرير الفلسطينية، فحركة حماس ما زالت تتمسك بضرورة إصلاح المنظومة، وإعادة تشكيلها، ومن ثم السماح لكل الفلسطيني بالانضمام إليها.

تتعارض حماس، وفق محييين، مسار التسوية السلمية الذي تتبناه المنظومة، حيث يشكل هذا المسار هاجسا لديها ولدى حركة الجهاد الإسلامي، بينما تتعارض حركة فتح ذلك الأمر، حيث أنها "توافق على التشكيك الحالية للمنظومة مؤسساتها".

ومن الواضح أن الانطباع السائد حول الاجتماع كان يتعلق بنوعية الخطابات "الشكلية"، حيث لم تشر بتاتا إلى صدق النوايا بإنهاء الوضع الفلسطيني الحالي، وبدء مرحلة جديدة تقوم على التوافق والشراكة السياسية. ولم تضم قرارات متعلقة بقضايا لها علاقة بالتخفيف عن المواطنين في غزة، نصت على تشكيل لجان لتحقيق الوحدة، وتوحيد المقاومة الشعبية.

وما يؤكد ذلك الموقف أن الحديث عن تشكيل لجان لبحث الية المصالحة يعني في طبيعة الحال أن هذا الملف لن يتحقق،